http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1643) السنة السابعة -الأحد (1) تشرين الثاني 2009

اكد دعمه للانفتاح التركي على الاكراد

الرئيس بارزاني يبحث مع وزير الخارجية التركي تعزيز العلاقات الثنائية

أربيل / المدى

اجرى رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني مباحثات مع وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو تركزت حول العلاقات والجوانب الاقتصادية والتجارية بين تركيا والإقليم.

وعبر بارزاني خلال مؤتمر صحفي مشترك عقب الإجتماع عن دعمه الكامل لخطة الإنفتاح التركي على القضية الكردية، وقال"من الممكن أن تجعل تركيا من إقليم كردستان جسرا يربطها بالعراق، لأن الأمن والإستقرار فيه مستتبان".

وأضاف "أود أن أنوه بهذه المناسبة الى أن السياسة التي تخطوها الحكومة التركية لحل القضية الكردية سياسة صائبة ونحن ندعمها ومستعدون لتقديم كل ما يمكننا من المساعدة لإنجاحها".

من جهته أشار وزير الخارجية التركي الى التقدم الحاصل في إقليم كردستان والى العلاقات الجيدة بين الإقليم وتركيا، مشيدا بالخصوص بعلاقة تركيا التاريخية مع بارزاني. وقال "إن تركيا تريد بناء شرق أوسط جديد يضم الأتراك والعرب والكرد".

ونوه الى ان "العراق الذي يضم مكونات مختلفة مهم بالنسبة لنا، ونعتبر أي تهديد لأمنه تهديدا لأمننا، ولأجل تغيير الواقع الراهن في المنطقة نحن بحاجة الى دعم الكرد، وهذه الزيارة تاريخية وقد حان الوقت لنخطو خطوات أكثر، ورسالتنا لجميع الأخوة في هذه المنطقة هي أننا نريد إعادة بنائها وإعمارها معا".

وكان اوغلو الذي يعد ارفع مسؤول حكومي تركي يزور الاقليم لاول مرة منذ سقوط النظام المباد قد وصل الجمعة الى اربيل حيث استقبله رئيس حكومة الإقليم برهم صالح وهوشيار زيباري وزير الخارجية في الحكومة الاتحاديةوالدكتور فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة الإقليم وفلاح مصطفى مسؤول دائرة العلاقات الخارجية.

وفي السياق ذاته بحث رئيس وزراء إقليم كردستان برهم صالح في أربيل مع (ظافر جاغلايان) وزير الدولة لشؤون التجارة الخارجية التركي الذي يزور الإقليم في إطار زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، أهمية العلاقة مع الجارة الشمالية لإقليم كردستان والعراق على المستويات الاقتصادية والتجارية والسياسية مركزاً على سبل تحسين هذه العلاقات بين العراق وتركيا في نطاق المصالح المشتركة التي تربط البلدين.

كما بحث الدكتور صالح في لقائه مع «جاغلايان» بحسب موقع حكومة الإقليم سبل تقوية العلاقة المستقبلية مع تركيا وتعزيز جميع الوسائل الممكنة لإنجاحها، وقد ركز رئيس الوزراء في هذا السياق على أهمية فتح منطقة صناعية للتجارة الحرة بين الإقليم وتركيا.

الى ذلك وفي إطار زيارة الوفد التركي رفيع المستوى إقليم كردستان بحضور ظافر جاغلايان وزير الدولة للتجارة الخارجية وسنان احمد الجلبي وزير التجارة والصناعة في إقليم كردستان، شهدت أربيل عقد أول ملتقى تجاري بين تركيا والإقليم في قاعة الشهيد سعد، بمشاركة أكثر من ١٥٠ من رجال الاعمال والتجار من إقليم كردستان وتركيا.

في بداية الملتقى أشار عزت ملا علي مستشار رئيس حكومة الإقليم للشؤون التجارية الى الهدف من عقد الملتقى، مؤكداً ان هذا الملتقى ثمرة جهود رئيس الحكومة والسياسات المتبعة للانفتاح على دول العالم.

وأشار الى أهمية تركيا الجارة، مؤكدا أن هذا الملتقى يساهم في توطيد العلاقات والتفاهم المشترك وإيجاد أرضية مناسبة للتبادل التجاري كون بناء العلاقات الوطيدة يصب في مصلحة الشعبين التركي والكردستاني.

من جانبه رحب دارا جليل الخياط رئيس غرف التجارة والصناعة في إقليم كردستان بالوفد التركي واصفا زيارة الوفد بالتاريخية والمهمة لكلا الجانبين وان هذه الزيارة تدفع العلاقات مع تركيا الى مرحلة جديدة.

وقدم كامران المفتي ممثل هيئة الاستثمار في إقليم كردستان نبذة عن قانون الاستثمار الصادر في ٢٠٠٦ بقرار من برلمان كردستان بالرقم ٤، مؤكدا ان الهيئة كانت نقطة وصل بين التجار المحليين والأجانب وقدمت التسهيلات للمستثمرين الأجانب، حيث منحت اكثر من ٢١٠ إجازات استثمار في كافة القطاعات، وقال: تصل نسبة الاستثمار في إقليم كردستان الى ١٧ مليار دولار، ٥٢ منها شركات أجنبية و٣٦ محلية و١٢ منها عمل مشترك.

وأكد ان القطاع السياحي له حصة الأسد حيث تبلغ نسبة الاستثمار فيه ٤٠٪.

فيما عبر ممثل غرفة التجارة التركية عن سعادته لعقد هذا الملتقى وقال: اننا نفتخر بأن عددا كبيرا من أعضائنا يعملون هنا في كردستان، وان استتباب الأمن والاستقرار والصداقة الحميمة تدفعنا الى تشجيع شركاتنا على العمل في الإقليم.

وقدم عبد القادر عبد الله مدير عام الكمارك في إقليم كردستان نبذة عن العمل في المداخل الحدودية مع تركيا، وعرض مجموعة من المقترحات بهدف تسهيل التنقل بين الجانبين واشار الى مسح لعدد الشاحنات والسيارات التي تدخل الإقليم من الجانب التركي والتسهيلات التي تقدم من قبل حكومة الإقليم بهذا الصدد.

وقدم عدنان اوليايي نائب رئيس المصدرين في تركيا كلمة أشار من خلالها الى مستوى دخول الشاحنات التركية الى إقليم كردستان، مؤكدا على أهمية تنمية العلاقات والعمل التجاري المشترك بين الشركات.

من جانبه عبر وزير التجارة والصناعة في إقليم كردستان سنان الجلبي عن سعادته بزيارة الوفد قائلاً: هذا اللقاء له خصوصيته ونسعى الى تعزيز علاقاتنا التجارية وحل المشاكل، مشيرا الى تحسن الحالة المعيشية للفرد الكردستاني بسبب استقرار الأمن وانفتاح حكومة إقليم كردستان على العالم، مؤكدا أن بناء المنطقة التجارية الحرة في الإقليم وتركيا يعود بالنفع على الجانبين.

وأخيرا ألقى وزير الدولة للتجارة الخارجية التركي ظافر جاغلايان كلمة عبر في مستهلها عن سعادته بزيارة إقليم كردستان وقال : يرافقنا في الزيارة ٨٠ رجل اعمال التقوا في البصرة مع نظرائهم وان تركيا كانت ولا تزال مساندة وداعمة للعراقيين وكانت أبوابنا مفتوحة بوجه العراقيين دوما.

وأشار الى تواجد الشركات التركية في أربيل قائلاً: يوجد في هذه المدينة الجميلة أكثر من ٥٠٠ شركة تركية ولها مشاريع مشتركة مع إخوانهم ونحن نسعى الى توطيد علاقاتنا التجارية مع إقليم كردستان وأتمنى ان تساهم هذه المشاريع في تحسين أوضاع مواطني المنطقة.

وأكد ان هذا اللقاءات تساهم في تحسين العلاقات السياسية بين الجانبين.وفي محور آخر من كلمته أكد جاغلايان زيادة الاستثمار التركي في إقليم كردستان بنسبة ٣٠- ٥٠٪ مؤكدا على طموح تركيا الى زيادة هذه النسبة خلال العام القادم.

وأشار الى بعض النقاط المشتركة بين إقليم كردستان وتركيا وفي مقدمتها العمل التجاري والصناعي بين الجانبين ووجود التفاهم المشترك في القضايا المشتركة وتمنى الانفتاح اكثر في العلاقات في جميع الصعد.

وقال: فاتنا الكثير من الوقت وأمامنا فرص كبيرة للتفاهم وبناء العلاقات، علينا تشكيل لجان مشتركة لزيادة نسبة الاستثمار التركي في كردستان، وكان لنا دور بارز في العراق وسوف نعمل جاهدين لكي يلمع نجمه، وعلينا فتح صفحة جديدة في المجال التجاري.بعد ذلك عقدت لقاءات مباشرة بين التجار ورجال الأعمال في إقليم كردستان وتركيا بهدف التفاهم وتقريب الافكار بخصوص التبادل التجاري.

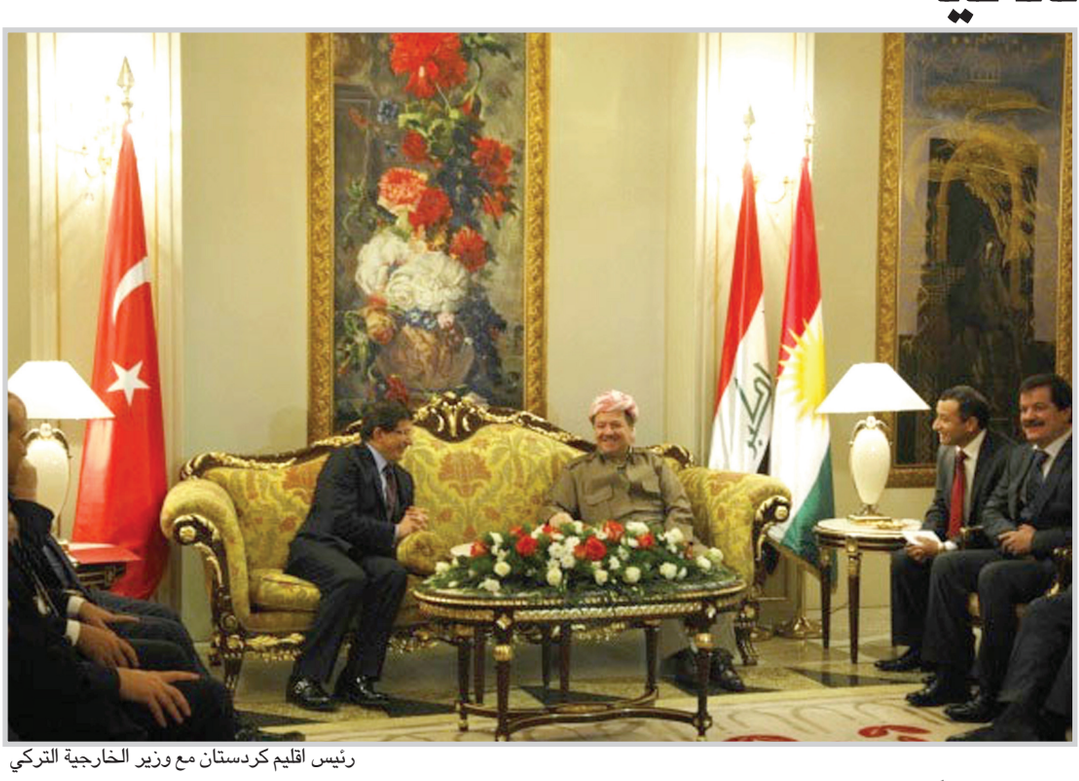

رئيس اقليم كردستان مع وزير الخارجية التركي

كردستانيات

مصلحة واحدة ومصير مشترك

وديع غزوان

بقيت القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم هاجسا يقض ويؤرق المواطن العراقي سواء كان في بغداد ام أربيل ام دهوك أم البصرة ام الانبار، ورغم محاولات بعض الأطراف اللعب بخبث على هذه الورقة والصيد بالماء العكر، الا ان الحقيقة الراسخة التي لا يختلف عليها اثنان هي المصير المشترك الواحد الذي يجمع كل العراقيين بمختلف مكوناتهم، حقيقة يؤمن بها الجميع وقد أكدها رئيس حكومة إقليم كردستان السادسة برهم احمد صالح تحت قبة البرلمان في أحاديث صحفية عندما قال بشكل لا لبس فيه: الفيصل لحل جميع الإشكالات بين الإقليم والحكومة الاتحادية في بغداد هو الدستور، وذلك من اجل مصلحة البلد والعراقيين بضمنهم الاكراد وكوننا نشترك في مصير واحد.

ولا نجانب الحقيقة ولا نبالغ اذا قلنا ان المواطن في كردستان مثل اي مواطن اخر في الجنوب والوسط يحرص ويتوق الى حل سريع لما يطفو من وجهات نظر خلافية بين الفينة والأخرى، كونه يعي بفطرته النظيفة التي جبل عليها ان من مصلحة العراق الديمقراطي وتجربته السياسية الجديدة الاحتكام الى الدستور لوضع حد لهذه الإشكالات التي لا يستفيد منها سوى أعداء العراق.

ما يؤسف له ان بعض الأطراف ما زالت تنظر للمسألة بعقلية الغالب والمغلوب فيتصور او يتوهم بقصد او بدونه ان قوة الإقليم إضعاف للمركز او العكس عند البعض الآخر، فيقفز ويتجاهل الكثير من حقائق التاريخ القريب وليس البعيد الذي يشير الى حقيقة ان الأكراد كانوا ومازالوا اكثر تمسكا بالعراق وحرصا على مصلحته ووحدته من أطراف ارتضت لنفسها ان تكون منفذة لأجندات خارجية لا تمت الى العراق بصلة، بل كانت احد الأسباب الرئيسية في تعطيل مشواره الديمقراطي . وعلى مر التاريخ كانت حركة التحرر الكردية جزءاً فاعلاً وأساساً من حركات التحرر الوطنية وقدمت التضحيات الجسام على طريق الاستقلال والتحرر.

لا نريد هنا ان نغوص كثيرا في مناقشة القضايا ولا نقول المشاكل العالقة، بل نسعى الى تأكيد قضية أساسية وهي ان ضرورات المرحلة تتطلب الارتفاع الى مستوى المسؤولية ومناقشة نقاط الخلاف والتباين في وجهات النظر بروحية العراق الواحد لان أعداء العراق يتحينون الفرص لإفشال التجربة الديمقراطية والانقضاض عليها.

تصريحات البعض مازالت مهما تسترت بشعارات فضفاضة يشم منها روائح كريهة وهم يسعون كلما اقتربت وجهات النظر لافتعال أزمة ما، وكما نوه رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني (ان ما يجري يحصل بأيد خفية، وان جميع المشاكل والمتعلقات لابد من ان تحل وفق الدستور).

يحدونا الأمل ونحن نعيش أفراح تشكيل الحكومة الجديدة للإقليم ان نتلمس خطوات عملية تقرب بين وجهات نظر الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم.. مرحلة ابرز ملامحها وجود تنسيق وتفاهم بين الطرفين من اجل مصلحة العراقيين وهي واحدة ولن يكون هذا صعباً او مستحيلاً اذا ما توفرت النية الحسنة.. فمصلحتنا واحدة ومصيرنا مشترك.

قضاء

محكمة إدارية للموظفين في السليمانية

السليمانية/ المدى

نتيجة للتطورات في العمل الإداري في السليمانية والحاجة إلى وجود سياقات عمل إدارية منتظمة والاحتكام إلى القانون تم ولأول مرة تشكيل أول محكمة إدارية من نوعها في السليمانية، مهمتها متابعة الشؤون والقرارات الإدارية الحكومية الرسمية وغير الرسمية وتنظيم امور الموظفين ومتابعة الشكاوى الخاصة بالمواطنين.

وعن الأسباب الموجبة تشكيل هذه المحكمة تحدث الدكتور (شوان محيي الدين) رئيس المحكمة ورئيس مجلس الشورى فيها لـ (المدى) قائلاً: إن من المهم تأسيس مثل هذه المحكمة وهي موجودة في كل دول العالم تقريبا، لان من أهم أهدافها متابعة اعمال وقرارات حكومة الإقليم وتنظيم شؤون الموظفين بما ينسجم والتطورات الكبيرة الحاصلة في كل مرافق الحياة العامة والمجتمع.

وأكد: لقد أصبح بعد الآن بإمكان المواطنين عن طريق هذه المحكمة الإدارية تقديم كل أنواع الشكاوى ضد مؤسسات ودوائر الحكومة في معظم القرارات التي تتخذ وبإمكان المواطنين مراجعة المحكمة التي لها السلطة القانونية لحل واتخاذ القرارات المناسبة. وأضاف محيي الدين: إن تشكيل هذه المحكمة كان مبعث فخر وسرور الجميع خاصة رجال القانون والقضاة والمهنيين.

وقد شكلت حسب القانون المرقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ الذي صادق عليه برلمان كردستان العراق، وسيتم قريبا افتتاح مثل هذه المحكمة الإدارية في دهوك لتمارس عملها القانوني. وأكد المستشار القانوني لفريق الاعمار الأميركي ستيفن ماكينزي من جانبه ان افتتاح هذه المحكمة الإدارية في العراق سيتيح الفرصة للمواطنين للتعبير عن أرائهم بكل قرار يصدر في المستقبل وإبداء الرأي الصحيح فيه بما ينسجم والتطلعات الديمقراطية للشعوب.

وهذا سيساعد على إدارة العملية القانونية في البلاد نحو الأفضل وسيكون مظلة قانونية للمواطنين في ظل المعطيات الجديدة في العراق الجديد.

مؤتمر

الاتحاد الوطني الكردستاني يصادق على تقرير المناطق المتنازع عليها

السليمانية/PUKmedia

انطلقت صباح أمس في السليمانية، أعمال المؤتمر المصغر الرابع "البليوم" للاتحاد الوطني الكردستاني لليوم الثالث والأخير، تحت شعار "نحو الإصلاح ورص صفوف الاتحاد وتحقيق برنامج القائمة الكردستانية".

وتمت خلال الجلسة قراءة تقرير المناطق المتنازع عليها إدارياً من قبل رزكار علي، حيث أشار فيه الى معاناة هذه المناطق، من عدة مشاكل في الجوانب "الأمنية والسياسية والخدمية" بسبب عدم معالجة هذه المسألة حتى الآن إدارياً، وشدد التقرير على ان المادة ١٤٠ من الدستور العراقي هي الكفيل بمعالجة هذه المشكلة.

واقترح التقرير عدة سبل لحل هذه المشكلة، منها زيادة عدد نواب هذه المحافظات والمناطق في البرلمان العراقي والحكومة الاتحادية، وزيادة ميزانيتها، وقبول طلبة هذه المحافظات في جامعات ومعاهد إقليم كردستان. بالإضافة الى تقديم مشاريع زراعية وخدمية.

وتمت مناقشة نقاط التقرير من قبل الأعضاء الذين طرحوا مقترحاتهم وانتقاداتهم له، وشددوا على ضرورة ان يعمل "الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني" وحكومة الإقليم على إعادة هذه المناطق الى الإقليم.

وتحدث ملا بختيار في مداخلة له، عن عوائق عودة المناطق المتنازع عليها الى إقليم كردستان، داعياً الى ان تكون المهمة المركزية للاتحاد الوطني هي العمل على إعادة تلك المناطق الى الإقليم وان تولي حكومة إقليم كردستان اهتماماً كبيراً بالمناطق المتنازع عليها، وإنجاز المزيد من المشاريع الخدمية فيها.

فيما قدم الشيخ جعفر الشيخ مصطفى مقترحاً لحفظ الأمن في المناطق المتنازع عليها.

بعدها عرض التقرير على التصويت من قبل أعضاء البليوم، وتمت المصادقة عليه بأغلبية الأصوات.

وفي اليوم الثاني من جدول أعمال البليوم، أنهت لجان (البيشمركة والتنظيمات والعلاقات الخارجية والإعلام والشكاوى والتوصيات) التي تشكلت لمناقشة ودراسة التقرير السياسي للأمين العام للاتحاد الوطني جلال طالباني، تقاريرها ورفعتها إلى البليوم، حيث قرأ رؤساء اللجان تقارير لجانهم أمام الأعضاء، ثم تم عرضها على التصويت.

وفي الجلسة الثالثة من اليوم الثاني للمؤتمر، تمت مناقشة تقرير لجنة الشؤون العراقية الذي تناول عدداً من المواضيع المهمة لتعزيز علاقات الكرد مع الأطراف السياسية الأخرى في بغداد والكتل السياسية في مجلس النواب العراقي، ووضع برامج مسبقة وستراتيجية لتعزيز تلك العلاقات، إضافة الى ضرورة اشتراك الوزراء الكرد في بغداد في المباحثات التي تتم بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، كما أوضح التقرير النقاط الأساسية لمبادئ عمل الكرد في البرلمان والحكومة العراقية.

ثم شارك أعضاء البليوم في مناقشة هذا التقرير وقدموا آراءهم ومقترحاتهم حوله، وتم عرض مسألة القرارات السياسية التي تخص الكرد في بغداد، كما أشار التقرير الى ان بغداد هي أهم عاصمة للكرد من بين عواصم العالم، وتم عرض مسألة أخرى وهي ان الجميع عليهم ان يعرفوا ان أهداف ومبتغيات الكرد في نظر العراقيين ليست متساوية، كما ان البعض منهم لا يفهمون تلك القضية بشكل صائب، لذا يجب على الكرد ان يمتنوا علاقاتهم مع جميع القوى السياسية ويوضحوا مسألة الفيدرالية والمادة ١٤٠ من الدستور، لأن تلك المادة الدستورية غير مختصة بالكرد فقط انما تخص جميع المناطق المتنازع عليها في العراق، وتلك الآراء والأفكار التي عرضت ستكون سنداً قوياً لأعضاء البرلمان من كتلة التحالف الكردستاني، كما نوقشت مسألة ان يكون المرشحون لمجلس النواب العراقي مختصين في مجالات مختلفة.

وفي الجلسة نفسها قدم البليوم شكره وتقديره لكتلة التحالف الكردستاني، وأشار الدكتور فؤاد معصوم رئيس الكتلة الى اخلاص وإيمان المسؤولين الكرد في بغداد سواء كانوا في الحكومة ام البرلمان بقضيتهم، ومشاركتهم في النقاشات السياسية والحوارات.

وبعد عرض ومناقشة التقرير بصورة مستفيضة تمت المصادقة عليه باغلبية الأصوات، يذكر أن البليوم بدأ أعماله مساء الخميس بحضور الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني، في مدينة السليمانية.

اعضاء المؤتمر الرابع للاعمار الوطني

ممثليات

افتتاح ثلاث ممثليات للإقليم في الخارج

أربيل / سالي جودت

في إطار الجهود التي تبذلها حكومة الإقليم استناداً إلى تعليمات رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني بتطوير وإقامة العلاقات مع الدول الأجنبية على أساس مؤسساتي، تم افتتاح ثلاث ممثليات لحكومة إقليم كردستان في كل من ايطاليا وألمانيا واستراليا.

وقال فلاح مصطفى مسؤول العلاقات الخارجية بحسب موقع حكومة الإقليم: استمراراً على نهج سياسة الانفتاح على العالم الخارجي وتكوين علاقات الصداقة على أساس المصالح المشتركة، ونظراً لتوفر الشروط اللازمة قررت حكومة الإقليم فتح ثلاث ممثليات أخرى في ثلاث دول هي ايطاليا وألمانيا واستراليا. وقال مسؤول العلاقات الخارجية: بعد دراسة دقيقة ولأهمية وجود ممثليات رسمية في هذه الدول، قررت حكومة إقليم كردستان تعيين ريزان حمه صالح قادر ممثلة لحكومة الإقليم في ايطاليا و دلشاد مصطفى بارزاني ممثلا لحكومة الإقليم في ألمانيا وهفال دسكو سيان ممثلا لحكومة الإقليم في استراليا.

وأضاف: نأمل أن تكون هذه الممثليات بمستوى الثقة التي أعطتهم إياها حكومة الإقليم لتطوير العلاقات بين إقليم كردستان وهذه الدول، وتفعيل جهودهم لتكوين وتعميق جسور الصداقة بين المستثمرين والشركات والجامعات والأوساط الثقافية لهذه الدول مع الإقليم.

وأعرب مسؤول العلاقات الخارجية عن سعادته إزاء هذه التطورات التي تاتي عن طريق تكوين العلاقات الخارجية على أساس مؤسساتي بالاستناد إلى تعليمات رئيس إقليم كردستان.

وفي السياق ذاته وفي أول زيارة رسمية له للإقليم، اجتمع فرانز هورل بيركر السفير النمساوي لدى العراق مع مسؤول دائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان فلاح مصطفى وبحث معه تطوير العلاقات والوضع السياسي والاقتصادي الحالي لإقليم كردستان والعراق والعملية الانتخابية.

ووصف مصطفى في اللقاء الذي حضره اوسكار سمرسكا مسؤول المكتب التجاري لجمهورية النمسا في الإقليم الزيارة هذه بانها خطوة مهمة على طريق تطوير العلاقات بين الجانبين، مشيراً إلى العلاقات التاريخية بين الشعب الكردي ودولة النمسا، و دور ها في احتضان اللاجئين الكرد.

وأشار إلى الدور الذي لعبه فتح الخطوط الجوية النمساوية اول خط جوي أوروبي في الإقليم الذي أدى إلى انفتاح الإقليم على العالم الخارجي.

وفي محور آخر من اللقاء أشار مسؤول العلاقات الخارجية الى الوضع الأمني المستقر في إقليم كردستان ووجود فرص عمل للشركات والمستثمرين، وقدم لهم نبذة مختصرة عن الانتخابات الأخيرة في الإقليم والتشكيلة الوزارية السادسة وعملية تداول السلطة بصورة سلمية والاستعداد للانتخابات العراقية المقبلة.

وأعرب السفير النمساوي بدوره عن سعادته بهذه الزيارة شاكرا رئيس وزراء إقليم كردستان لدعمه المستمر تقوية العلاقات، مشيراً إلى أهمية تطوير العلاقات مع إقليم كردستان، وفي هذا السياق تحدث عن تواجد المكتب التجاري النمساوي كأول مكتب أوروبي في الإقليم ومشاركة شركة النفط النمساوية OMV في الإقليم. كما شكر دائرة العلاقات الخارجية لتعاونها وتنسيقها المستمر لإنجاح مهامهم.

وفي ختام اللقاء شكر مسؤول العلاقات الخارجية السفير النمساوي على هذه الزيارة، وأكد أهمية استمرار هذه العلاقات متمنياً ان ترفع دولة النمسا مستوى ممثليتها في الإقليم على غرار الدول الأوروبية الأخرى.

استثمار

إقامة مشاريع عمرانية في أربيل

أربيل / PUKmedia

بهدف تشجيع الاستثمار وإقامة المشاريع والنهوض بالواقع العمراني والاقتصادي، أقام مكتب العقود الإقليمي/المنطقة الشمالية PJCC التابع للقوات الأمريكية مؤتمراً حضره مكتب العقود المماثل في أفغانستان وعدد كبير من المقاولين وأصحاب الشركات المسجلة في إقليم كردستان والذين يملكون هويات غرف التجارة واتحاد الصناعيين في الإقليم بالإضافة إلى عدد من الشركات الأجنبية المسجلة لدى الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان.

المؤتمر الذي عقد على قاعة مارينا في مدينة عينكاوة بأربيل بدأ بالتعريف بفروع مكتب العقود الإقليمي في المحافظات العراقية الأخرى كما تم خلاله التعريف بآلية عمل المكتب في مسائل العطاءات والمناقصات والعروض والمنح المالية التي تأتي عن طريق الدول المانحة أو الأمم المتحدة وتنفيذ المشاريع.

وتخللت المؤتمر محاضرات عدة تناولت كافة المسائل المتعلقة بآلية العمل بالإضافة إلى كيفية التعريف بآلية التسجيل الالكتروني ضمن قاعدة بيانات وكيفية الإجابة على العطاءات.

كما ركز المؤتمر أيضا على مسألة الابتعاد عن الرشوة والفساد باعتبار الاثنين غير مقبولين في المنظورين الديني والأخلاقي لما يسببانه من عرقلة للمسيرة العمرانية والاقتصادية للبلاد، وقدم خلال المؤتمر شرح لعملية (DBA) التأمين على حياة العاملين ضمن العقود والممتلكات.

وأكد المؤتمر أن العقود التي تكون عبر المكتب الإقليمي والتي تمنح للشركات والمقاولين تخضع لسلسلة من الإجراءات الأصولية والقانونية من اجل عدم التلاعب.

وكشف عن وجود واستخدام النظم الحديثة في دفع المبالغ كما إن الشركات غير المسجلة رسمياً لا تحصل على عقد، وفي نهاية المؤتمر جرت لقاءات جانبية بين الشركات والمقاولين.

قانون

ورشة عمل لترسيخ النظم القانونية

أربيل / المدى

اختتمت منظمة AGEF الألمانية ورشة العمل التي نظمتها بالتعاون مع القنصلية الألمانية في أربيل والتي استمرت ٢٠ يوميا بمشاركة ٤٠ نائباً وقاضياً من كردستان تلقوا خلالها محاضرات ودروساً من قبل الخبراء والقضاة الألمان.

وقال اوليفر شناكن القنصل الألماني لدى أربيل، بحسب KRG "أقيمت ورشة عمل لأربعين من القضاة والمديرين العامين ونواب البرلمان في إقليم كردستان، عبر وزارة العدل والقنصلية الألمانية في الإقليم، وقد تلقى المشاركون فيها محاضرات القاها قضاة في وزارة العدل الألمانية".

وأضاف أن "الورشة ركزت على كيفية تكريس حكم القانون وتطويره في إقليم كردستان، وستشمل هذه الورشة كل القضاة العراقيين بغية اكتساب الفائدة من النظام القضائي الألماني، وقد تولت منظمة AGEF تنظيم الورشة بدعم من وزارة العدل الألمانية".

وبخصوص ورشة العمل قال عبد الله احمد المدير العام في وزارة العدل بحكومة إقليم كردستان "يسهم تنظيم مثل هذه الورشة في الارتقاء بمستوى القضاة في إقليم كردستان، وقد قدمنا خلالها تقريراً خاصاً بشأن أوضاع القانون وتنفيذه في الإقليم".